تفاعل عمال المناجم الجزائريين مع ثورة التحرير الوطني في المنطقة الحدودية الشرقية: 1954-1956.

د. عبد الوهاب شلالي. جامعة تبسة.

مقدمة:

إن الشكل الذي اتخذته الثورة الجزائرية عشية اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954، والطريقة التي تبنتها في مقاومة جبروت الاحتلال الفرنسي، والتي اصطلح عليها في قاموس حركات التحرر باسم: "حرب العصابات" فاجأ الشعب الجزائري قبل أن يفاجئ سلطات الاحتلال. ولعل عنصر المفاجأة هذا، هو الذي سبب صعوبات كبيرة لقادة الثورة في بداية انطلاقتها، سواء من عدوهم الذي واجههم بعنف، أو من الشعب الذي تصرف معهم بفتور حينا ولامبالاة أحيانا أخرى.

ويكاد يجزم الباحثون في تاريخ ثورة التحرير الوطني، بأن قادة الثورة إلى جانب تركيزهم على مواجهة جيش الاحتلال الفرنسي، انشغلوا في السنوات الأولى بمسألة كسب ثقة الشعب الجزائري، ونزع كل لبس عنه في فهم الدوافع الحقيقية من وراء تفجير الثورة، ودفعه إلى اعتناق مبادئها، والالتفاف حولها؛ لأنهم كانوا يعتقدون بقوة في مقولة أن "الثورة مثل السمكة لا تعيش إلا في البحر، والشعب هو بحرها".

وبذلك سعينا من خلال ورقات هذا البحث، إلى تقديم مقاربة تاريخية للدور الذي اضطلعت به هذه الفئة السوسيو ـ مهنية، في ثورة نوفمبر الخالدة؛ من دون أن نقدم دراسة محيطة بسوسيولوجية العمال المسلمين الجزائريين في المناجم.

كما بينا دورهم النضالي في ظل حكم استعماري جائر، ومجتمع مستعمَر متخلف، في الكفاح ضد الاستغلال الرأسمالي الفرنسي ومساهمتهم الفعالة في الكفاح الوطني وتحقيق النصر والاستقلال.

نشير في البداية إلى أننا لا ننوي تقديم تاريخ جديد للثورة الجزائرية، ولا نهدف إلى سرد أيام الحرب ومآسيها بشكل مختلف عن المؤلفات الكثيرة التي كتبت عنها، وإنما سعينا إلى جمع المواد المشكلة لذلك التاريخ، وتقديم تركيب لأحداث الثورة في الجانب المتعلق بدور مختلف فئات الشعب فيها، من خلال أنموذج دور فئة العمال الجزائريين في مناجم المنطقة الحدودية الشرقية، وإظهار دورهم في مساعدة الثورة التحريرية خاصة في مرحلتها الأولى، عندما كانت في أمس الحاجة إلى الدعم والمساعدة، كي تستطيع الثبات والاستمرار أمام قوة عدوها.

1 ـ واقع النشاط السياسي والعسكري في منطقة المناجم الشرقية قبيل قيام الثورة: 1945-1954.

لقد أفرز طرح جبهة التحرير الوطني مبدأ التحرر والاستقلال، عناصر تحمل مؤشرات وعي جديدة بالظاهرة الاستعمارية، وأساليب مقاومتها عند اليد العاملة الجزائرية. فكيف كان تفاعل عمال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية مع ثورة التحرير الوطني ؟

يمكننا عند الإجابة عن هذا السؤال وضع فرضيتين للبرهنة والاستدلال: الفرضية الأولى، اعتبار أن دورهم كان أساسيا في دعم الثورة على الصعيد الداخلي بالجهة مجال البحث، وبالتالي نتساءل هل حققت تلك المشاركة المقدمات المنطقية للالتحام المرغوب فيه بين الحركة الطبقية المناهضة للاستغلال الاقتصادي، والحركة الوطنية المناهضة للاستعمار ؟

والفرضية الثانية هي أن دورهم كان ثانويا وغير مجديا، وبالتالي التساؤل لماذا كانوا سلبيين ولم يتفاعلوا مع هذا الحدث العظيم خاصة وأن ثورة الفاتح من نوفمبر، كانت ثورة على الاستعمار الامبريالي المستغل لهم ؟

سنحاول في هذا البحث التركيز على الفرضية الأولى، لما توفر لدينا من مصادر ومراجع تؤكد صحتها، ونسعى إلى توضيح سبب تضحية عمال المناجم الجزائريين في المنطقة فضاء بحثنا لصالح قضية تحقيق الاستقلال الوطني، بمنصب العمل بالرغم من أوضاعهم المزرية، خاصة وأن الشغل في ذلك الوقت، كان يعد مكسبا كبيرا للجزائريين. كما سنحاول إبراز كيفية تفاعلهم مع أحداث الثورة في سنواتها الأولى: 1954-1956، وطريقة تشكل البعد الوطني والثوري عندهم، وبالتالي الفصل فيما إذا تشكل هذا الأخير داخل النشاط النقابي أم داخل الأحزاب الوطنية ؟ أم ترى أنه تشكل خلال فترة ثورة التحرير الوطني ؟

أ)- واقع النشاط السياسي:

إن اعتمادنا تاريخ محدّد لتحليل موضوع تفاعل عمال المناجم الجزائريين في الجهة الحدودية الشرقية مع ثورة التحري الوطني، من زاوية العناصر المتحكمة في تشكل وعيها الوطني مع وعيها الطبقي، ومساهمتها المتعددة الأشكال في حرب التحرير، لم يمنعنا من العودة إلى الفترة السابقة لقيام الثورة الجزائرية لاقتناعنا موضوعيا بصعوبة البدء من سنة 1954، لمقاربة الموضوع وتحليل عناصره.

فبعد أن فرض الاستعمار الفرنسي التداول النقدي في بلادنا، لم يعد بوسع الجزائريين الذين اضطروا إلى ممارسة زراعة الاكتفاء الذاتي، الإفلات منه بحكم الضرائب، والرسوم المختلفة المفروضة عليهم من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة اقتناء السلع الاستهلاكية الضرورية. الأمر الذي وفّر للشركات الفرنسية العاملة في قطاع المناجم، يدا عاملة وفيرة وبأثمان بخسة، و: « أدّى إلى أن تفقد الأشكال الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك المنزليين من تماسكها لاختراقها بتيار التبادل النقدي، وجعل العلاقة الاجتماعية في أساسها علاقة أجرية تعبر عن نفسها تماما في الزراعة والصناعة الاستخراجية1.»

كما أن الاقتصاد الاستعماري حال دون تكوّن طبقة عاملة جزائرية فعلية إن على المستوى الكمي أو النوعي2؛ ومنعت التشريعات الاستعمارية الخاصة بالجزائريين مثل قانون الأهالي، من تأسيس نقابات خاصة بهم.

لذلك فإن: « التطور الفعلي للحركة العمالية هو الذي ستفرزه الموجات المتتالية لهجرة الجزائريين نحو فرنسا، وانضمامهم إلى حزب النجم، الذي كان يعد إطارا عمليا من حيث تركيبته3»؛ بالإضافة إلى أن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ربطت جدليا بين النضال النقابي، والتحرر الوطني.

ويتضح من التوصيات التي أقرّها حزب الشعب الجزائري في مؤتمره العام المنعقد بتاريخ 23 - 24 أوت 1938، أن الحزب كان يولي اهتماما لفئة عمال المناجم الجزائريين، حيث طالب في بند المطالب العامة بضرورة: « اشتراك الأهالي بواسطة السندات المالية والأسهم الاسمية في تسيير واستثمار المؤسسات الغابية والمنجمية، التي تستأثر بها مجموعة الاحتكارات الأجنبية أو الفرنسية4.»

كما أولت لجنته المركزية للشؤون النقابية، اهتماما بشؤونهم ونشاطهم النقابي. ففي سنة 1953، دعت إلى: « إنشاء نقابة جزائرية للعمال تكون مستقلة عن النقابات الفرنسية، وبناءا على اقتراحها تبنى الحزب في مؤتمره المنعقد في أبريل 1953، قرار إنشاء التنظيم النقابي الجزائري5.»

ويتبيّن من شهادة السيد بلقاسم الزبيري*، العامل السابق في منجم الونزة، والمسؤول السياسي للجبهة بالمنطقة أثناء الثورة، أن النشاط السياسي خارج الأحزاب اليسارية الفرنسية أو النقابات

الإصلاحية، كان محرّما على العمال الجزائريين في المراكز المنجمية، حيث كانوا يتخوفون من العقوبات التي قد يتعرضون لها، في حال ما ثبت عليهم ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي خارج تلك الدائرة. كما لم يسمح للأحزاب السياسية الوطنية بفتح خلايا لها بالمراكز المنجمة، مما جعلها تتمركز في الحواضر والقرى القريبة منها مثل: تبسة، سوق أهراس، العوينات، مرسط، رأس العيون6.

وبالرغم من الحصار الذي كان مفروضا على نشاط حزب الشعب- حركة الانتصار إلا أن بعض العمال انخرطوا فيه خلسة، واطلعوا على أفكاره، ومبادئه، وترددوا على خلاياه في المناطق القريبة من حقول العمل، لتلقي التعليمات أو المشاركة في نشاطاته بحسب قول محدثي.

كما أن مسؤولي الحزب في تبسة*، كانوا يقومون من حين إلى آخر بزيارات تفقدية سرية لمناضليهم في المناطق النائية7. وتذكر الشهادات التي استقيناها من بعض قدماء مناضلي الحزب في المنطقة فضاء بحثنا، أن العلاقة بين التيار الاستقلالي، وبقية التيارات السياسية الأخرى كانت مشوبة بالصراعات والخلافات.

ونجد في المجال النقابي، أن التيار اليساري الفرنسي، الذي كان يسيطر على النقابات الناشطة في الجزائر، قد انشغل بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، بتجنيد العمال حول " فرنسا المحاربة" لأجل تحريك ما كان يعرف باسم: " المجهود الحربي"8.

أما فروع النقابات الفرنسية، مثل الكنفيدرالية العامة للشغل، وقوى عاملة (F. O) والكنفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C. F .T. C) فكانت كلها مقتنعة بضرورة حصر نشاط الحركة العمالية بالجزائر فيما هو مطلبي ومادي صرف ليس إلا، ومن ثمة: « توجيه النضال النقابي نحو الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في المستعمرة، وتجنيبه الانفعال والتفاعل مع الصراعات السياسية في فرنسا9.»

من هنا انفرد العمال الأوربيون في الجزائر، والذين يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية، بتأسيس النقابات في الجزائر، بينما توجب على العمال الجزائريين في بداية نشاطهم النقابي، الارتباط بتلك النقابات، خاصة منها نقابة "الكنفيدرالية العامة للشغل"؛ وبذلك تطور وعيهم الطبقي بشكل متواز مع وعيهم الوطني10، بدلا من أن يتطور معه جنبا إلى جنب. ولم تنقلب الصورة إلا عندما ظهرت نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين في عام 1956.

ونجد فيما يخص النشاط النقابي داخل المراكز المنجمية الشرقية، أن العمال الجزائريون كانوا يناضلون في صفوف نقابة "الكنفيدرالية العامة للشغل" التابعة للحزب الشيوعي، والتي كانت تعلّم مناضليها أن: « العمل النقابي ... لا يهتم بالسياسة ولا يكترث باتجاهات العمال السياسية ولا بمعتقداتهم الدينية ... الحركة النقابية ما هي إلا تجمع كافة الشغالين في صلب منظمة كنفيدرالية للدفاع عن مصالحهم المهنية11.»

كما أن أغلب قياديها كانوا من الفرنسيين الشيوعيين؛ بينما لم يصل إلى مراكز القيادة فيها إلا النزر القليل من الجزائريين*. وكانت الشركة تفضل أن يكون ممثلو العمال من المغاربة أو الطرابلسيين بدلا عن الجزائريين.

وفي إجابته على سؤالي حول انتشار نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الونزة، ومدى انخراط العمال فيها، ذكر لي السيد بلقاسم زبيري بأنها لم تستطع الانتشار بين العمال، أو فتح فروع لها بالونزة. فالعمال في ذلك الوقت، كانوا يعانون من الجوع والفقر، وكانوا يخافون من الطرد والحرمان من السكن أو الترقية، إذا ما علمت عنهم إدارة المنجم بأي نشاط وطني.

أضف إلى ذلك أن شعارهم البارز وقتئذ هو: " السعي من أجل توفير لقمة العيش لوالدينا وأهالينا." مما يعني أن سياسة الإفقار والتجويع والحرمان، التي مارستها السلطة الاستعمارية ضد الجزائريين،

كانت تحول دون انخراط عمال المناجم في الأحزاب الوطنية، وخاصة منها حزب الشعب-حركة الانتصار، المطالب بالاستقلال.

ويمكن القول، أن المنطقة فضاء بحثنا كانت قبل قيام الثورة، واعية سياسيا بالقياس مع بقية المناطق الحدودية الشرقية الأخرى.

وبعدما اندلعت ثورة التحرير الوطنية، تطور العمل النقابي ووضحت أولويات مطالبه. حيث انتقل من مرحلة المطالبة، والدعوة إلى الإصلاح، والدفاع عن الهوية، إلى مرحلة المطالبة بالتخلص من الاستعمار والاستغلال الفرنسيين، وتحقيق الاستقلال الوطني، واسترداد الدولة الوطنية12.

ب)- واقع النشاط العسكري:

اهتم قادة التيار الثوري في حزب الشعب- حركة الانتصار، خلال فترة الحرب الكونية الثانية، بمسألة جمع السلاح وتوفيره استعدادا لتفجير الثورة. ففي سنة 1947 دخلت إلى الجزائر أول قافلة سلاح مهربة من الخارج، قادها سبعة من زعماء المنظمة الخاصة، كان من بينهم عبد القادر العمودي، مسؤول المنظمة بالجنوب القسنطيني، ونائبه مصطفى بن بولعيد13.

ويجمع الباحثون في تاريخ الحركة الوطنية، والثورة التحريرية، أن العناصر الثورية في المنظمة السرية بدأت في تهريب السلاح منذ سنة 1947، انطلاقا من منطقة تبسة الحدودية، و: « كان يتم توجيه قوافل الأسلحة المقتناة في ليبيا، وتونس انطلاقا من المخزون الإطاري، أربعة مرات في السنة ... وفي سنة 1950 بلغ سعر قطعة السلاح الواحد في الأوراس 18 ألف فرنك قديم14.»

ولتكوين صورة واضحة عن النشاط العسكري في منطقة الحدود الشرقية، نورد شهادة الرجل الأول للمنظمة الخاصة بتبسة السيد: الطيب مسلم*. حيث أكد لي أن النشاط شبه العسكري كان في المنطقة مجال دراستنا، وبخلاف النشاط السياسي، مقتصرا فقط على مدينة تبسة. وأضاف بعكس ما ذهب إليه المرحوم بن يوسف بن خدة، بأن أول من تولى الإشراف على هيكلة التنظيم شبه العسكري للمنظمة الخاصة في تبسة، كان المرحوم الطيب بو لحروف، ثم تلاه السيد أحمد مهساس، وأخيرا الشهيد ديدوش مراد15.

أتبعت تبسة بقيادة عنابة في بداية التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة. ثم ألحقت ابتداء من عام 1948 م، بقيادة قسنطينة. ومنذ ذلك التاريخ صار ديدوش مراد هو المسؤول الأول عن تدريب المناضلين في تبسة، وباستثناء السيد الطيب مسلم، فإن لا أحد من المناضلين كان يعرفه، أو شاهد ملامح وجهه. إذ كان يجتمع بهم واضعا قناعا على رأسه، مثقوبا عند العينين، ولابسا قفازة سوداء في يديه.

وفي نهاية سنة 1948، أخبر القائد مراد ديدوش السيد الطيب مسلم بأن الثورة التحريرية توشك أن تندلع، وطلب منه الزيادة في عدد المناضلين شبه العسكريين في تبسة. وفي ربيع سنة 1949، استدعاه إلى واد بوكركر بالسمندو، حيث معقل يوسف زيغود، للمشاركة في مخيم تدريب شبه عسكري، وإجراء تربص للمسؤولين المحليين في التنظيم السري على مستوى مقاطعة قسنطينة، والتدرب على المصارعة اليابانية، واستعمال الأسلحة البيضاء، والأسلحة النارية الخفيفة، بالإضافة إلى عمليات القتال الفردي16.

ويشهد القائد الطاهر الزبيري بأن منطقة الخامسة من الولاية الأولى، عرفت هي أيضا صعوبات جمّة في توفير قطع الأسلحة قبل قيام الثورة. فقد جاء على لسانه: « لقد عرفنا في الأيام الأولى للثورة أزمة شديدة الحدة في السلاح والذخيرة ... كنا إذا قصدنا المواطنين نريد شانا من شؤون الثورة، فإن المجاهدين المسلحين كانوا هم الذين يتقدمون إلى المواطنين. أما المجاهدين الذين [كانوا] يحملون العصي تحت قشاشيبهم [كذا] و برانيسهم متظاهرين في ذلك أنهم مسلحون فإنهم يحرسوننا من بعيد عندما نكون مختلطين بالمواطنين17.»

كما شهدت المنطقة الحدودية قبيل قيام الثورة، إقدام ثوار تونسيين على جمع سلاح من سكان الحدود الشرقية. حيث كانوا يتسلّلون لجمع الأسلحة و المال من الجزائريين، الأمر الذي دفع بقادة الثورة بالولاية الثانية، ممثلة في مراد ديدوش، يوسف زيغود ومختار باجي، إلى: « إصدار تعليمات صارمة إلى المناضلين والمواطنين المتاخمين للحدود التونسية بأن لا يسلموا أسلحتهم الخاصة إلى الثوار التونسيين18.»

ويذهب بعض الباحثين إلى أن السلطات الفرنسية، كانت على اطلاع منذ شهر جويلية 1954، بأن الجزائر كانت على وشك الدخول في فترة "لا أمن" ويستدلون بأن: « منطقة سوق أهراس قد أحاطت بها الوحدات العسكرية المتحركة، والجنود المظليين من كل النواحي. كما تنقل الحاكم العام (روجي ليونار) في مختلف مناطق البلاد الداخلية للقاء المسؤولين والأعيان وطمأنة المستوطنين. وفي شهر جويلية 1954 زار مدينة سوق أهراس19.»

وذلك لأن تأثير المقاومة التونسية على المنطقة الحدودية كان كبيرا، وكان المقاومون التونسيين يتسللون من حين إلى آخر إلى المناطق الجزائرية المجاورة، وينزلون في ساحة سكانها، حيث يلقون منهم كل التعاطف والمساندة لقضيتهم التي كانوا يرون فيها القضية الجزائرية20.

وبالنسبة للمنطقة فضاء بحثنا، يتبين من بعض الشهادات التي أدلى بها شهود فاعلين، أن قادة ومجاهدي منطقة الونزة والكويف، الذين كان أغلبهم من عمال المناجم، قد شرعوا في الإعداد للثورة، وهيئوا الظروف المناسبة لإنجاحها قبيل اندلاعها بأشهر. فقد ذكر المجاهد محمد بوخنونة، المدعو "حمى"، أن: « التحضيرات الفورية للثورة بدأت في شهر سبتمبر 1954، في البداية زار ديدوش مراد المدعو " سي عبد القادر" منطقة سوق أهراس وانتقل من هناك مع الجماعة إلى وادي الشوك*. الواقع في منتصف الطريق المؤدي إلى بلدة مداوروش، حيث كان من المتوقع عقد اجتماع في عين المكان. بعدها التحقت بهم جماعة مسلحة قدمت من الونزة وضواحيها ... كان أهم ما أثير في ذلك الاجتماع هي مسألة توفير السلاح، وتقرير العمليات الفدائية ضد العدو. وما أن غادر ديدوش، وباجي مختار الاجتماع حتى شرع في تنفيذ العمليات الفدائية21.»

وفي شهر أكتوبر 1954، شهدت المنطقة الحدودية الشرقية حركة تمشيط واسعة لقوات جيش الاحتلال، جنّد لها حوالي 5000 عسكري، وشملت كل من: « جبل سيدي أحمد، جبال الونزة، وبوخضرة وبكارية، وبئر العاتر، وسفوح جبال غيفوف22.»

وفي منطقة سوق أهراس، نصبت عناصر من جيش التحرير الوطني بقيادة الحاج علي المرواني، كمينا في يوم 25 أكتوبر، لمدير منجم شعبة البلوط بعين الزانة، واستولت على الأموال التي كانت بحوزته، والتي كان قد جلبت لدفع رواتب العمال23. وبعد اعتقال القائد مختار باجي في عنابة، حل مراد ديدوش بالمنطقة في أواخر شهر أكتوبر، واستدعى مسؤولي جماعة الونزة، ومداوروش، والناظور، وبوشقوف، إلى اجتماع طارئ بوادي الشوك، ثم وزّع عليهم منشورات الإعلان عن الثورة، وأمر كل واحد منهم بالاستعداد لليلة الفاتح من نوفمبر، في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.

وما أن أطلق سراح مختار باجي في يوم 30 أكتوبر، حتى التحق مجددا برفاقه في الكفاح، وتولى قيادة العمل الثوري في منطقة سوق أهراس، وباشر في تنظيم صفوف جماعته بعد أن التحقت بهم عناصر جديدة24، وظل يقاوم إلى أن سقط شهيدا في 19 نوفمبر 1954.

2 ـ دور عمال المناجم الجزائريين في الثورة، وطبيعة النشاط السياسي والعسكري في المنطقة الخامسة: 1954-1956.

أ) ـ التعريف بالمنطقة الخامسة من الولاية الأولى: تقع المنطقة الخامسة في شمال منطقة تبسة على الحدود الجزائرية التونسية. تحدّها من جهة الشرق الجمهورية التونسية، ومن الغرب الناحية الرابعة من الولاية الثانية، ومن الجنوب الناحية السادسة من الولاية الأولى، ومن الشمال منطقة سوق أهراس. وهي منطقة ذات مرتفعات صخرية عالية، تتوسطها بعض الأحواض السهلية، وتتخللها أودية جافة. يغلب عليها الطابع الفلاحي الرعوي وتوجد بها أهم مناجم الحديد والفوسفات في الجزائر، حيث تضم منجم الفوسفات والحديد بالكويف، مناجم حديد الونزة، مناجم حديد بوخضرة. ونجد على صعيد التركيبة البشرية لسكانها، أنها كانت آهلة بفئتين اجتماعيتين متميزتين: فئة صغار الفلاحين، وفئة عمال المناجم، وذلك بحكم طبيعة تضاريسها، ونشاطها الاقتصادي.

ب) ـ دور عمال المناجم في ثورة التحرير: وبالنسبة لمشاركة عمال المناجم في الثورة بهذه المنطقة، يمكن القول أنهم استجابوا لنداء نوفمبر منذ الوهلة الأولى ومن دون تردد. وكما يقول الكاتب الفرنسي هنري علاق: « أينما كان هناك عمال، إلا ووجدناهم يقومون بدور هام في الثورة: فعلى سبيل المثال العمال الجزائريون في مناجم بني صاف، وسيدي صافي25.»

فقد أدى اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، إلى حدوث تحول هام في تاريخ العمالية الجزائرية، وتنظيماتها النقابية. حيث زاد في اتساع الهوة داخل الحركة النقابية حول المسألة الوطنية، وجعلها عاجزة عن بلورة موقف ثابت، وبرنامج متناسق له علاقة بالتطور الوطني، وبيّن مدى تمسكها بالنضال من أجل تحقيق مطالب اجتماعية، واقتصادية بحتة26.

ويمكننا تحديد الأدوار، التي لعبها عمال المناجم الجزائريين في دعم الثورة التحريرية، ومساندتها بالجهة الحدودية الشرقية للجزائر في النقاط التالية:

1 ـ المساعدة على توفير الذخيرة والمتفجرات، والألغام خاصة في السنوات الأولى للثورة. حيث كان النقص فادحا في السلاح. فكانوا يساعدون في: « تفكيك مفعول القنابل والقذائف التي تظل سليمة بعد أن تلقي بها الطائرات المعادية، واسترجاع بارودها لإعادة استخدامه في تدمير الجسور، وتخريب أعمدة الكهرباء، والهاتف، وقطع سكة الحديد27.»

2 ـ تنفيذ أعمال تخريبية ضد المناجم وآلاتها الإنتاجية، رغم إدراكهم شدّة العقوبات المسلطة على كل من يكشف أمره. فعلى سبيل المثال قام المدعو محمد الطاهر بن الحفصي هوام، أحد عمال مناجم بوخضرة بقطع الأسلاك والروابط المعدنية التي تقوم بجر عربات نقل خام الحديد إلى محطة القطار. وعندما أكتشف أمره سارع بالالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في الجبال المحيطة. وقد أبلى البلاء الحسن، حيث استشهد في معركة جبل الذروة سنة 1956. ومثل هذه الأمثلة تكرّرت كثيرا في مناجم الونزة والكويف.

3 ـ تنفيذ عمليات فدائية ضد مصالح شركات التعدين للتمكن من الالتحاق بصفوف الثورة. فقد ذكر أحد الشهود الفاعلين، أن عمالا من مناجم بوخضرة قاموا كي يلتحقوا بصفوف الثورة بإضرام النار في آلات المنجم، والاستيلاء على حوالي قنطارين من مادة البارود، ثم توجهوا بها إلى ضواحي مدينة العوينات قاصدين جبال المسلولة لتسليمها إلى جيش التحرير الوطني. لكن قوات الاستعمار ألقت عليهم القبض في الطريق الرابط بين مرسط والعوينات، ثم قدمتهم للعدالة بعدما أذاقتهم ألوانا من التعذيب28.

4 ـ تقلد مناصب قيادية في الثورة وهيكلة صفوفها منذ أيامها الأولى. فعلى سبيل المثال تولي الشهيد عمر جبار، الذي كان من قبل عاملا بمنجم الكويف، قيادة القاعدة الشرقية بعد استشهاد مختار باجي. كما نجد أسماء لعمال آخرين برزوا في قيادة الثورة سواء في القاعدة الشرقية، أو في المنطقة الخامسة من الولاية الأولى، مثل الطاهر زبيري، محمود قنز، محمد بن سودة، عمر جبار، السبتي جبار، بلقاسم جبار، بلقاسم الزبيري، المكي جديات، عمار جديات، محمد ميداقين.

ويذكر السيد عماري طراد، العامل السابق بمنجم الونزة، والقيادي في ثورة التحرير بالمنطقة مجال بحثنا، أنه لما التحق بصفوف جيش التحرير في أكتوبر 1956، وجد عددا كبيرا من عمال المناجم الونزة في معاقل الثورة بالمنطقة. وقد أثّر ذلك كما أكد لي، على نشاط شركة حديد الونزة حيث اضطرت إلى فتح باب التشغيل لتعويض النقص الحاصل في اليد العاملة الجزائرية، والنزول عند رغبة كل عامل جديد في اختيار النشاط الذي يناسبه كي لا يلتحق بصفوف الثورة*.

وفي نفس السياق يؤكد الصحفي اليوغسلافي "زدرافكو بيكار"، الذي أعد تحقيقا صحفيا عن الثورة الجزائرية في المنطقة الحدودية الشرقية، أنه حضر مجلس أحد الفيالق تم فيه استخلاف قائد الفيلق بقائد كتيبة، كان يعمل قبل التحاقه بالثورة عاملا في المنجم، وأضاف أن هذا العامل المجاهد كان قد أشار في إحدى المرات على قائد الفيلق بالامتناع عن مقارعة قوات جيش العدو، لأنها كانت تفوقهم في العدة والعتاد. فرفض القائد النصيحة، ودخل معركة غير متكافئة دامت ثلاثة أيام، فقد فيها المجاهدون الجزائريون: محافظ الفيلق ـ مساعد القائد للشؤون العسكرية وعشرين مجاهدا29.

5 ـ توفير الدعم المالي من خلال دفع الاشتراكات والإعانات، والمؤونة اللازمة للجيش. فقد أنشأت جبهة التحرير عند انطلاق الثورة: « نظاما ضريبيا وتحصيليا قائما على الاشتراك، وتشغيل خلايا لتركيز وتوجيه الأموال نحو قيادات مناطق الثورة ثم إلى الولايات30.»

وإذا كان مجموع الأموال المحصّلة من المناطق الست من الولاية الأولى قد بلغ في شهر جويلية 1955، حوالي 40 مليون فرنك قديم31، فإن ما تم تحصيله بمنطقة الكويف وحدها، وفقا لشهادة بعض المجاهدين الفاعلين قد بلغ 18 مليون فرنك32.

ويرى بعض الباحثين أن: « مجموع هذه الاقتطاعات، كانت من ناحية توفر المال لجبهة التحرير الوطني، ومن ناحية أخرى تسمح لها عبر التعبئة الجماعية اختبار وقياس درجة تأثيرها على الناس في الجزائر33.»

شكلت العمليات الحربية، وعمليات التمشيط المكثفة، واستعمال العتاد الحربي وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا، مضايقة رهيبة وخناقا شديدا على الوحدات الأولى لجيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى وجنوب المنطقة الثانية.

وكانت منطقة المناجم، التي تندرج ضمن المراكز الاستيطانية، مؤهلة بفضل ما شهدته من صراعات نقابية، واضطرابات اجتماعية ووعي سياسي، لاحتضان الثورة التحريرية عند اندلاعها. فبعد ما يناهز النصف قرن من الدماء والشقاء الوطني، والمعاناة مع الشركات الامبريالية والاستعمار المنجمي، انخرطت فصائل من اليد العاملة الجزائرية في جيش وجبهة التحرير الوطنيين لتخليص البلاد من براثن الاستعمار الفرنسي.

ويتضح من الحوارات التي أجريتها مع بعض المجاهدين بالونزة، والكويف، ممن كانوا يشتغلون قبل الثورة عمالا في مناجم المنطقة، أن عددا من زملائهم تركوا عملهم في الفاتح من نوفمبر، والتحقوا بطلائع جيش التحرير الوطني في الجبال، وآخرين ظلوا في مواقعهم واكتفوا بلعب دور المناضل أو المسبل، والتزموا بدفع الاشتراكات، وتوفير المتفجرات، وتقديم المؤن، وتنفيذ عمليات فدائية.

شكل الضعف الأصلي في الأسلحة والذخيرة في بداية انطلاقة الثورة، عقبة كبيرة أمام ضمان استمراريتها. ولذا ركز قادتها على تجنيد الثوار من نخبة المناضلين، ودفع المناطق الحدودية الجزائرية إلى لعب دور لوجستي بارز للتخفيف من حدة ندرة السلاح، وجعل المنطقة الحدودية الشرقية المصدر الرئيس في تسريب السلاح إلى داخل الوطن.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن: « قادة الثورة [في بدايتها] لم يجندوا سوى 960 مجاهدا مسلحا، منهم حوالي 350 في الأوراس ـ النمامشة. وفي فترة انعقاد مؤتمر الصومام كانت الثورة تتوفر على 7469 ثائرا نظاميا، و15.570 مناضلا مدنيا (مسبلون)، و2464 قطعة سلاح حربي، و893.500.000 فرنك قديم، وآلاف المناضلين في جبهة التحرير34.»

وأشار آخرون إلى أن الوثائق التي عثر عليها الأمن الفرنسي بحوزة مصطفى بن بولعيد، أثناء القبض عليه في 11 فيفري 1955، تشير إلى وجود 359 مجاهد في المجموع بالمنطقة الأولى أو منطقة الأوراس ـ النمامشة35.

بينما روى شهود العيان، ممن حضروا الاجتماع الذي عقده القائد بشير شيحاني في نهاية مارس 1955، وحضره جميع مسؤولي المنطقة الأولى، أنه خطب فيهم قائلا: « ... نحن في مطلع ربيع سنة 1955، إجمالا يوجد حوالي 500 مجاهد بين الأوراس، ومنطقة النمامشة36.»

لعبت منطقة المناجم، بفضل موقعها الاستراتيجي، وطابعها الاقتصادي، دورا سياسيا وعسكريا بارزا في مسيرة الثورة خلال السنتين الأوليتين من عمرها. فهي منطقة غنية بالمعادن إذ توجد بها أهم مناجم التعدين في الجزائر، وآهلة بيد عاملة جزائرية تنتمي إلى جهات مختلفة من الوطن.

وقد أدرك بعض قادة الثورة هذه الحقيقة؛ حيث ذكر القائد شيحاني في رده على سؤال أحد قادة الأوراس حول الدوافع الحقيقية وراء قراره نقل مقر قيادة الثورة في المنطقة الأولى، من جبل كيمل بالأوراس إلى جبل القلعة بالنمامشة: « ... أضف إلى ذلك أن العمل لا يزال في بدايته. إننا في حاجة إلى الكثير من الوقت لإحداث تنظيم في العمق في قطاعات الكويف، والونزة، ونقرين التي هي نقاط عبور إستراتيجية للأسلحة المرسلة من المشرق العربي37.»

دفعت مسألة ندرة السلاح المناضلين في بداية الثورة، إلى تنفيذ عمليات محدودة، وأقل خطورة وتكلفة ضد عدوهم المتفوق عليهم في العدة والعتاد. كما اضطرت قيادة الثورة في المنطقة فضاء بحثنا، إلى نصب الكمائن لوحدات جيش العدو لافتكاك سلاح جنوده؛ ويذكر أحد جنرالاته في هذا الصدد، أن جيش التحرير الوطني تمكن في سنة 1955 من غنم 628 قطعة سلاح بفضل الكمائن38.

أ) ـ النشاط السياسي للثورة في منطقة المناجم: 1954-1956.

سجل أحد الضباط الفرنسيين وجود: « فئتين من الشعب [الجزائري] ممكن أن تتأثر بالتمرد: سكان الدواوير التي لم تعرف من قبل وجود فرنسيا ملموسا ... واحتفظت باستقلالية، وبطابع الحرمة؛ وسكان الدواوير الواقعة في فلك مراكز الاستيطان39.»

أتاح بيان أول نوفمبر الفرصة أمام جميع المواطنين الجزائريين ومن جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب السياسية الفرصة كي ينضموا إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر. لأن كما بينت هذه الوثيقة، مهمة التحرير مهمة شاقة، وعبؤها ثقيل، وتتطلب تجنيد جميع القوى الحية في المجتمع، وتعبئة كل الموارد الوطنية*.

كما منحت أرضية الصومام كل الوطنيين الجزائريين من جميع الفئات الاجتماعية، والأحزاب الوطنية، وكل الحركات الجزائرية الأخرى إمكانية المشاركة في الكفاح التحرري.

فمن الثابت أن جبهة التحرير الوطني، قدّرت أهمية الطبقة العاملة في تطور المقاومة المسلحة؛ ولذا سهرت على تأسيس نقابة عمالية مستقلة عن فروع النقابات الفرنسية. ويرى بعض الباحثين أن القيادة السياسية للثورة، لعبت ورقة الجبهة الاجتماعية بشكل تدريجي. فقد أخرت عملية تأسيس مركزية نقابية لأنها كانت تخشى عدم قدرتها على مراقبة نقابة جزائرية يكون أغلب مناضليها من نقابة "الكنفيدرالية

العامة للشغل". وهذا ما جعلها تنتظر إلى أن يشرك "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، أكبر عدد ممكن العمال في الكفاح المسلح40.

فمنذ نهاية سنة 1955، بدأت جبهة التحرير الوطني تشعر أكثر فأكثر، وبشكل واضح بحاجتها إلى إشراك سكان المدن في المقاومة بشكل أوسع. وهذا ليس لأنهم كانوا على هامش الأحداث، فالنجاح الحقيقي في تنفيذ أوامر المقاطعة والإضرابات الصادرة خلال السنة الأولى من عمر الثورة يشهدان على انخراطهم فيها.

ويرى بعض الباحثين أن العمال الجزائريين بصفة عامة، قد لبوا بصورة خاصة، تلك النداءات؛ حيث: « دفعهم عددهم المعتبر، ووعيهم الخاص، وخبرتهم النضالية، وتعودهم على التنظيم إلى لعب دور هام في أي حركة. آنذاك كانت جبهة التحرير مع ادعائها انفرادها بقيادة القتال، لا تملك في عالم العمال سوى هياكل بدائية. لذا شعرت بالحاجة إلى نقابة تابعة لها، تعكس أوامرها، لتجند العمال بشكل أوسع ضمن إطار حركتها العامة41.»

وعبّر أحد المؤرخين الفرنسيين عما حدث في تلك الفترة بالقول: « ابتداء من جوان 1956 تحول الشمال الشرقي للجزائر إلى مسرح لمشاهد ثورة غير معقولة42»، وأضاف أنه بالرغم من الخلافات التي كانت قائمة بين قادة المناطق الشرقية، ألا أنهم كانوا وطنيين وكانوا متحدين في محاربة الاستعمار43.

ب) -النشاط العسكري:

اتسمت عمليات جيش التحرير الوطني، في بداية الثورة، بالانحسار نتيجة قلّة السلاح، وضعف التسليح، الأمر الذي دفع بالقيادة إلى : « حث المناضلين على القيام بعمليات محدودة، تكون أقل خطورة، وخسارة، مثل النشاط السياسي في أوساط الجماهير، واستخدام الدعاية، واللجوء إلى الإضرابات، والتظاهر في الشوارع44.» كما أعطت الأوامر بتجنب الاشتباك مع قوات الجيش الفرنسي، والدخول معه في معارك غير متكافئة، أثناء عمليات التمشيط إلا للضرورة القصوى، لتجنب الخسائر البشرية، وحرمانه من تحقيق أي انتصار.

فقد ذكر أحد ضباط جيش التحرير في المنطقة فضاء بحثنا، أن أسلحة المجاهدين كانت مشكلة في 30 % منها من بنادق حربية قديمة مسترجعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وأما الباقي فكان عبارة عن بنادق صيد، وأضاف قائلا: « خضنا معارك ضد الجيش الفرنسي، ببنادق صيد رغم علمنا أنها لا تخترق دروعهم، وبجنود لم يسبق لهم أن تدربوا على الأسلحة، ولا على فنون الحرب45.»

فعند اندلاع الثورة التحريرية، اتخذت قيادة جيش التحرير الوطني بالمنطقة الحدودية الشرقية، أماكن محصّنة في الجبال القريبة من المراكز المنجمية: مثل مركز لوقرين قرب الونزة، ومركز سطحة الدير قرب الكويف، ومركز الحوض قرب بوخضرة، لتتموقع فيها، وترسل منها وفودا إلى الدواوير والمشتات القريبة، لجمع المال و السلاح، وتجنيد الشباب، وتوعية الشعب بالثورة وأهدافها.

كما اعتمدت على تشكيل فصائل من المتطوعين الذين التحقوا بصفوف الثورة، وسلّحتهم ببنادق صيد، وأسلحة قديمة مسترجعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية؛ ولم تخضع المجندين، كما يقول احد قادتها، إلى التدريب على استعمال السلاح، ولا على فنون القتال، وكيفية إدارة المعارك، واكتفت بمدّهم ببعض التوجيهات الخاصة بحرب العصابات التي تلقنوها في الميدان.

فقد أوصى القائدين مصطفى بن بولعيد، وبشير شيحاني، المجاهدين في الأفواج الأولى المكلّفة بتفجير الثورة بمنطقة تبسة، بالحرص على تفادي الخسائر البشرية، والمادية في صفوف المجاهدين: « ... وشن هجمات على الاستعمار، وضرب مصالحه، وزعزعة الاستقرار في المنطقة السادسة، والخامسة من الولاية46.» خاصة بعدما تعرضت المنطقة الأولى منذ بداية سنة 1955، لعملية تمشيط واسعة باسم:

"عملية تمقاد"، نفذها جيش الاحتلال لخنق الثورة في مهدها. وبذلك وجهت العمليات العسكرية الأولى، لضرب مراكز الجيش الفرنسي وثكناته، ونصب الكمائن لوحداته المتنقلة، ووضع الألغام لتخريب الاقتصاد الاستعماري، ومن ثمة خلق جو غير آمن في البلاد، وشل اقتصاد المستعمرة، وإجبار السلطات العسكرية والأمنية الفرنسية على اتخاذ المزيد من الاحتياطات، ومضاعفة عدد الحراس، وزياد الإنفاق المالي.

ويذكر السيد محمد دربال، فيما يخص النشاط العسكري في منطقة المراكز المنجمية الشرقية، أن بعد استشهاد القائد مختار باجي، توقف الاتصال بين مناضلي الكويف، والقيادة الثورية في منطقة سوق أهراس، وبذلك توقف النشاط الثوري بالمنطقة إلى غاية 11 مارس 1955. حيث اتصل به عمر جبّار في مركز قيادة الثورة بسطحة الدير، بمعية عمار والمكي جديات. وثلاثتهم من عمال المناجم، وطلبوا منه التريث إلى أن تظهر قيادة جديدة للثورة خلفا للشهيد مختار باجي، وكلّفوه بجمع المال من أهالي المنطقة لاقتناء السلاح كي يتم تجديد التنجيد، وأن يرسل المناضل محمد غنيات إلى تونس لتوفير السلاح. وأضاف أنه تمكن بعد جهد جهيد من اقتناء اثنتا عشرة بندقية صيد؛ وبعد غياب طويل، عاد إليه ثانية جبّار عمر بمعية السبتي بومعرافي، وطلب منه تجنيد عناصر جديدة من أبناء المنطقة، فتمكن من تجنيد 14 مجاهد47.

وخلال عام 1956، قرّرت قيادة الثورة، تعدي المرحلة الأساسية لحرب العصابات، وتطوير قوّة جيش التحرير، حيث باشرت مهمة تسليح جيش التحرير الوطني، وتدعيم صفوفه، لأنها رأت فيه نتيجة منطقية لخيار الكفاح المسلح، كوسيلة وحيدة لإخراج الحركة الوطنية من مأزقها. حيث تبيّن لها بشكل واضح، أن فرنسا لا يمكن أن تخضع إلا أمام القوّة القاهرة. لذا توجب عليها فرض إخفاقات قاسية على حكومة باريس، من شأنها أن تهز الرأي العام الفرنسي المنشغل، وترفع من معنويات الشعب الجزائري المكابد48.

ففي أواخر سنة 1956، ازدادت المعارك حدّة بين الطرفين، وسمح دعم الحكومة التونسية القوي للثورة، بعد حادثة اختطاف طائرة الزعماء، وما نتج عنها من إفشال لمؤتمر تونس، بنشوب بعض المعارك الطاحنة في منطقة تبسة49. وقد أشار المراسل الصحفي اليوغسلافي، الذي عايش الثورة مع المجاهدين في المنطقة فضاء بحثنا، وعاين مواجهاتهم، واشتباكاتهم مع جيش الاحتلال، إلى أن الثورة في منطقة الونزة: « كانت في حال هيجان منذ أربع سنوات. فالعمال تركوا مواقع عملهم في المنجم، وحملوا البنادق للقتال من أجل الحقوق التي استحال عليهم نيلها خلال سنوات من الكفاح الدائم ضد أرباب العمل. لقد أحسست بين فلاحي وعمال مناجم تلك المنطقة ... بشيء ذكرني بقوة بتلك الحرب التي انتصرت في بلادي منذ عهد قريب50.»

ويتبين من خلال شهادات بعض الفاعلين من مجاهدي المنطقة الحدودية الشرقية، أن الأعمال الثورية التي نفذت ضد قوات الاحتلال، خلال الفترة بين سنوات 1954-1956، كانت متنوعة في شكلها، ومضمونها. فبتاريخ 20 أوت 1955، نفّذ الثوار هجوما على منجم الونزة، بناء على القرارات التي اتخذت في الاجتماع الذي ترأسه القائد يوسف زيغوت، قبيل حدوث هجمات الشمال القسنطيني الشهيرة، والتي اتفق فيها على: « تنظيم عمليات هجومية للمنطقة الواقعة في شمال خط سكة الحديد، الرابط بين الونزة وعنابة، وترك المنطقة الواقعة شرقه آمنة من أجل الانسحاب إليها51.»

وخلال عام 1956، نفذت العديد من العمليات الفدائية، ضد مصالح "شركة حديد الونزة". حيث تم تخريب خط سكة التوصيل بين منجم الونزة وواد الكبريت، وإلحاق أضرارا كبيرة بعربات القطار المحملة بمعدن الحديد، ثماني مرات على التوالي. بينما تم إحصاء سبع عمليات بين اشتباك وهجوم، فقط في منطقة الونزة. كما دارت اشتباكات في منطقة بوخضرة، قادتها وحدة السبتي معارفية، التي كانت تتمركز في الحوض الصغير؛ منها اشتباك الحوض الصغير، والسطحة بعين قسطل، وبوسمعة، وبوربيعية52.

أثرت تلك العمليات الثورية، والتي نفذت في إطار تطبيق إستراتيجية الثورة القائمة على تحطيم البنية الاقتصادية للمحتل، ومنعه من نهب خيرات البلاد، على إنتاج وتصدير خام الحديد بكل واضح. حيث انخفض الإنتاج بفعل هجمات الثورة، وصعوبة تصريف المعادن عبر ميناء عنابة، وغياب الإطارات نظرا لانعدام الأمن.

كما أشارت نشرية "الوطني" في عددها الثاني، إلى فقدان قوات جيش الاحتلال نحو 50 جنديا في اشتباك بوخضرة، ووقوع جنديين في الأسر، وتحطم ثلاث طائرات، وتعطل 14 سيارة عسكرية53.

ويظهر من كرونولوجية المعارك والاشتباكات، التي أحصتها قسمة المجاهدين بالونزة، أن عمليات جيش التحريري الوطني استهدفت في بداية الأمر الخونة، وعملاء الإدارة الاستعمارية من الجزائريين، لتؤكد للمترددين أن الثورة حقيقة قائمة، وليست ضربا من الخيال. ثم تحولت إلى اشتباكات ضارية مع وحدات جيش الاحتلال، واستهداف مراكزه في المنطقة مثل: مركز عين سيدي صالح قرب الونزة، وثكنة الحركه، وفرق الدرك داخل المدينة.

وبحسب شهادة أحد قادة جيش التحرير الوطني بمنطقة بوخضرة، فإن النشاط العسكري في المرحلة الأولى من عمر الثورة: 1954-1956، اتسم باللامركزية في اتخاذ القرار. حيث كانت التشكيلات القتالية في المنطقة الخامسة، تقوم بموجب أوامر قائد القسم، بمختلف العمليات العسكرية، كالهجمات، الكمائن، الأعمال التخريبية، المعارك والاشتباكات... الخ، من دون أي تنسيق بين القياديين في الأقسام المجاورة، بالرغم من قربها من بعضها البعض54.

ولم تقتصر هذه الظاهرة فقط على مناطق الولاية الأولى، بل انتشرت أيضا في باقي الولايات الثورية55.

3 ـ سياسة فرنسا في مواجهة الثورة في منطقة بحثنا.

بعدما بينا في المبحثين السابقين ظروف اندلاع ثورة التحرير الوطني في المنطقة الحدودية الشرقية، ودرسنا طبيعة نشاطها السياسي والعسكري، ووضّحنا مدى تفاعل عمال المناجم معها، سنحاول في هذا المبحث، الكشف عن طبيعة السياسة التي انتهجتها قيادة جيش الاحتلال الفرنسي في مواجهة الثورة والثوار، بتلك الجهة من الوطن، ونوع الوسائل التي استخدمتها لإخماد نارها، وكسر شوكتها.

يذهب بعض الباحثين إلى أن الجيش الفرنسي، أجبر سكان الجبال في الأوراس منذ نهاية سنة 1954، على إخلاء المناطق التي يعيشون فيها، وحوّلها إلى أراض "للقنص الحر"، وسمح لجنوده بإطلاق النار على كل من يُشتبه فيه. كما ضاعف من عدد تلك المناطق المحرّمة. فقد أكّد المراسل اليوغسلافي "زدرافكو بيتشار"، أن ابتداء من عام 1956، صارت منطقة تبسة الحدودية منطقة محرّمة56.

وبالاستناد إلى ما ذكره أحد الضباط الفرنسيين، ممن حاربوا أثناء فترة الثورة التحريرية في المنطقة مجال بحثنا، فإن كاتب الدولة الفرنسي للحرب"جاك شوفالي"، حلّ في سبتمبر 1954، بمعسكرهم في قفصة، وأبلغهم أن: « تواجد قوات فرنسية في تونس ضروري لمنع العمالات الجزائرية من أن ينتشر فيها فيروس الاستقلال، الذي أثّر في تونس بشدّة57.»

كما أشار إلى أن معلوماتهم عن حركة الثورة في البداية كانت شحيحة، وأن عدد أفراد الكتيبة المجوقلة 21 للفيف الأجنبي، والتي كانت مكلفة بالتدخل السريع في المناطق البعيدة أو الإشراف على مراكز معينة، لم يكن كافيا لمراقبة حوالي 30 كم من الأراضي المقابلة للحدود بشكل مستمر. الأمر الذي

دفع ـ يضيف الضابط الفرنسي ـ بالعقيد نائب قائد المنطقة العسكرية العاشرة، خلال صيف 1955، إلى دراسة مشكلة حراسة الحدود المطروحة، واستخلاص وجوب تجسيدها إن أمكن بسياج مكهرب58.

وفي نهاية سنة 1954، تعرض سكان منطقتنا لقمع وحشي وقاس هو الأكثر وحشية من نوعه طيلة فترة الاحتلال، وذلك لا لشيء إلا لتعاطفهم مع الثورة. ولإضفاء الطابع الرسمي على هذه السياسة القمعية، طبقت القيادة العسكرية الفرنسية، ممثلة في الجنرال "شيريير"، ابتداء من 14 ماي 1955، مبدأ "المسؤولية الجماعية"، وبذلك تقرر استعمال كل الوسائل المشروعة، وغير المشروعة، للقضاء على التضامن المتنامي بين الشعب والثوار، من دون الإفصاح عنها59.

كما شيدت مراكز عسكرية للدفاع والهجوم، وأقامت أبراجا ثابتة لمراقبة تحركات المجاهدين في محيط المراكز المنجمية، ومحتشدات لعزل السكان عن قيادة جبهة التحرير، وقطع الاتصال بها، وجعلت مراكز للتعذيب وترهيب المواطنين العزل. فعلى سبيل المثال، ارتكب مكتب "الفرع الإداري المتخصص S.A.S" بالونزة، مجزرة مرعبة في أواخر عام 1956، في حق السكان المدنيين بالونزة60.

هذا بالإضافة إلى استخدامها لأسلحة محرمة دوليا، مثل السلاح الكيماوي. فقد ذكر المراسل اليوغسلافي أنه شاهد الجيش الفرنسي وهو يستعمل غازات خانقة في اشتباك مع وحدة من جيش التحرير، بالقرب من مناجم الونزة61؛ وتبنيها تكتيكا حربيا، يقوم على حشد كبير للقوات أثناء المواجهات، من خلال تركيز الوحدات المتحركة، والمدفعية، والطائرات المقنبلة، والمروحيات الناقلة للجند، سواء قرب المناطق الحدودية، أو داخل المراكز المنجمية. حيث كثيرا ما كانت القوات المتمركزة حول مختلف المرافق الضرورية داخل المناجم، تستعين أثناء تصديها لهجمات وحدات جيش التحرير، بالقوات الرابضة في المدن المجاورة والقريبة، كتبسة، العوينات، ومرسط.

أيضا مارست سياسة التفرقة، بزرع العداوة والبغضاء بين عروش المنطقة، وتحريضها ضد بعضها البعض لكي تسودها، وتفجّر الثورة من الداخل. فقد ذكر أحد ضباط جيش التحرير الوطني، أن الطيران الحربي الفرنسي ألقى في اليوم الثاني من معركة الحوض الصغير، التي وقعت بجبل بوخضرة في أواخر سنة 1955، مناشير تحريضية على التجمعات السكانية في أرياف وجبال المنطقة، دعا فيها فرقة بعينها إلى التمرد على أفراد جيش التحرير بالمنطقة، غير أن مسعاه باء بالفشل، بفضل تصدي قائد القسم معارفية السبتي للمؤامرة، وإحباطها حيث: « أمر كل من عشي خليل، وعكريش عمارة بتشكيل فصيلين من أبناء المنطقة للقضاء على روح التفرقة62.»

وبالنسبة لما اصطلح عليه "بحرب الحدود"، والتي بدأت فعلا خلال سنة 1956، فقد كان هدفها كما ذكر أحد ضباط جيش الاحتلال: « ... خنق المقاومة الجزائرية المسلحة، ومنعها من التزود بالأفراد والمواد63.»

وبما أن حكومة باريس لم تكن تعترف بوجود حرب في الجزائر، فإنها كانت تنعت المقاومين الجزائريين بأوصاف للحط من قيمتهم أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، ولم تكن ترى داعيا من تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحروب في التعامل معهم.

فقد تم بموجب قانون 3 أبريل 1955، والخاص بـ: "حالة الاستعجال"، التنازل عن معتقلي جيش التحرير الوطني للقضاء العسكري الفرنسي، والذي لم يتردد في الحكم عليهم بالإعدام. وفي 26 ماي، صرّح وزير الداخلية الفرنسي "موريس بورجيس مونوري"، أن: « كل من ضبط وبيده سلاح ستتم معاقبته في الحين.»

وخلال صيف 1956، ركّزت السلطات الأمنية في الجزائر جهودها على جمع المعلومات عن الجهاز السياسي لجبهة التحرير، ممثلا في المحافظة السياسية، للقضاء عليه، وذلك لما يمثله من خطورة

عليها في تعبئة الجماهير الشعبية في البوادي والأرياف وتجنيدها لصالح الثورة التحريرية. وقد استخدمت كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، في سبيل بلوغ هدفها.

ولم تقتصر سياسة السلطات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية على الاستخدام المفرط للقوّة العسكرية فحسب، بل تعدته أمام الضغط القوي للوبي المستوطنين، إلى إنفاق أموال دافعي الضرائب الفرنسيين على حربها في الجزائر، بشكل سبب عجزا في ميزانيتها، وعرّض الاصطلاحات الاجتماعية للخطر، وكاد أن يؤدي إلى إفلاس محقّق للدولة الفرنسية.

الخاتمة:

خلاصة مركزية نخالها جديرة بالإبراز في خاتمة هذا البحث، وهي أن عمال المناجم المسلمين الجزائريين، بالرغم من معاناتهم في ظل الحكم استعماري، وانتمائهم إلى مجتمع مستعمَر، تابع ومتخلف، تقهر فيه ذات الإنسان، وتطحن إرادته؛ إلا أنهم ناضلوا ضد الاستغلال الرأسمالي الفرنسي، وساهموا بشكل فعّال في الكفاح الوطني، من أجل تحرير الوطن المفدى، واسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة.

فقد شكّلوا، بالرغم من الظروف الصعبة التي أجبروا فيها على العمل في حقول الإنتاج، قوّة اجتماعية فعالة لعبت دورا ديناميكيا إبان الثورة التحريرية. حيث كانوا مستعدين لأي نضال وطني، من شأنه تخليص البلاد من الاستغلال الاستعماري؛ وتجلى ذلك، في دعم الثورة المسلحة بالرجال، والمال، والاضطلاع بمهام النضال المدني والعسكري.

كما ساعدهم النضال النقابي من تكوين علاقات تعارف متينة، أفادتهم فيما بعد في تكوين الخلايا الثورية الأولى، وفي جمع المال والمساعدات العينية. كما أن الإضرابات التي شنوها للمطالبة بحقوقهم، والاضطهاد الذي تعرضوا له في سبيل ذلك، كوّن لديهم مقتا وكراهية للاستغلال الرأسمالي، والاستعمار الامبريالي، ولما اندلع الكفاح المسلح، لم يفوتوا الفرصة للثورة عليهما.

فواقع الثورة في منطقة المناجم، لم يكن يتطابق مع إدعاءات الاقتصادي العربي الكبير سمير أمين في كتابه: **"القومية العربية وصراع الطبقات"**، والتي ذكر فيها أن الأسس الاقتصادية تفسر التطور التاريخي للمجتمع العربي الإسلامي، وأن البورجوازية الصغيرة هي التي لعبت دورا في قيادة الكفاح التحرري ضد النظام الاستعماري، نتيجة ضعف البروليتاريا، وقلّة وعي الفلاحين. فعمال المناجم الذين قادوا ثورة التحرير، لم يكونوا يمثلون البورجوازية الصغيرة، ولا البروليتارية الضعيفة، ولا حتى الفلاحين غير الواعين. بل كانوا ببساطة وطنيين ثوريين.

فتلاحم فئة العمال في المنطقة الحدودية الشرقية، مع القيادة العسكرية المنبثقة منها، والتفافها حول القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني، أدى إلى إفشال المخططات العسكرية لجنرالات الجيش الفرنسي، والمشاريع الإصلاحية للحكومات الفرنسية المتعاقبة، الرامية إلى القضاء على الثورة، وعزل الشعب عنها، وإرغامها في نهاية المطاف، إلى الاعتراف بمن كانت تسميهم "الخارجين عن القانون" كممثلين شرعيين للشعب الجزائري.

ففعلا، إرادة الشعوب هي من إرادة الله، وإرادة الله لا تقهر. فقد تحدى ثوار جيش التحرير بإمكاناتهم البسيطة، جيش رابع قوّة في العالم، وأجبروه بمقاومتهم الباسلة، وضرباتهم الموجعة إلى الاحتماء بالحاجز الحدودي المكهرب، والاستعانة بأسلحة حلف الشمال الأطلسي، ودفعوا به إلى حافة الانهيار حيث انقلب جنرالاته على حكومتهم، وكادوا أن يتسببوا في حرب أهلية، لولا إسراع الجنرال ديغول بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة، والقبول بشروطها الثابتة حول الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة.

القائمة البيبلوغرافية:

أولا، المراجع العربية:

1- بن حميدة عبد السلام: الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس: 1924-1956، تر. جماعية، دار محمد علي الحامي، تونس، 1984.

2- جغلول عبد القادر: جغلول عبد القادر: "تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية"، تر. فيصل عباس، دار الحداثة، بريوت، بلا تا.

3- جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس: "مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954"، إنتاج مطلعة دار الهدى، عين مليلة 1999 م.

4- الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

5- زروال محمد: "اللمامشا في الثورة ـ دراسة"، دار هومة، الجزائر 2003.

6- عوادي عبد الحميد: "القاعدة الشرقية"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر بلا تا.

7- المالكي أمحمد: الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط. 2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

8- قسمة المجاهدين بالونزة: "شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954-1962 بمنطقة الونزة"، مطبوعة مرقونة، غرة نوفمبر 1998.

10- الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي، 1830-1960، دار الحداثة، لبنان، بلا تا.

ثانيا، الدوريات:

1- أسبوعية السفير عدد 232، بتاريخ 06-12 نوفمبر 2004

2- الشعب، 01-11-2005، عدد 13802.

ثالثا، الرسائل الجامعية:

1- شلالي عبد الوهاب: " أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة: 1913-1966"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

رابعا، المراجع الأجنبية:

1- ALLEG Henri : La guerre d'Algérie, tome 2, Temps actuels, Paris, 1981.

2- BENALLEGUE-CHAOUI Nora : Algérie mouvement ouvrier et question nationale: 1919-1954, O. P. U., Alger 2005.

3- BENKHEDDA Benyoucef : Les origines du 1er novembre 1954, éditions DAHLAB, Alger 1989.

4- C. N. E. H., Le retentissement de la Révolution Algérienne, E. N. A. L-GAM, Alger 1984.

5- COURRIERE Yves: "La guerre d'Algérie. Les fils de la toussaint.", t. II, Fayard, Paris, 1968, p. 32.

6- DJEGLOUL Abdelkader : Huit études sur l'Algérie, E. N. A. L., Alger 1986.

7- MADACI Mohamed. Larbi : Les Tamiseurs de sable, Aurès-Nemencha 1954-1959, Editions ANEP, Alger 2001.

8- MEYNIER Gilbert: Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Casbah éditions, Alger 2003.

9- ZDRAVKO PECAR : ALGERIE, Témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, E. N. A. L., Alger 1987.

خامسا، الدوريات الأجنبية:

1- Arab Econmic Journal, Cairo – 5 / 1996.

2- EL-WATAN, numéro spécial, 31 octobre 2004.

3- Revue Internationale d'Histoire Militaire, [en ligne]. 1997, n° 76, Disponible sur <http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm>

الهوامش:

1الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي، 1830-1960**، (لبنان، دار الحداثة، ، بلا تا)، ص. 8-9.

2للتوسع أكثر أنظر جغلول عبد القادر: **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، تر. فيصل عباس، دار الحداثة، بريوت، بلا تا.، ص. 150.

3المالكي أمحمد، **الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط. 2، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994)، ص. 359-360.

4الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي**، الجزء الأول، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص. 294.

5ZDRAVKO Pečar, **ALGERIE, Témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie**, (Alger, E. N. A. L., 1987), p. 212.

* حوار مسجل أجريته معه في بيته بالونزة في 16 جوان 2005.

6ذكر أحمد الخطيب، أن بعض مناضلي حزب الشعب كانوا: " لمّا يشتد عليهم الضغط البوليسي يلجؤون إلى الاجتماعات الخاصة والولائم العامة والحفلات الساهرة، والحفلات العائلية بهدف الالتقاء، وتبادل الآراء. وكثيرا ما كان المناضلون يستغلون هذه المناسبات للتعريف بمبادئ الحزب وأهدافه ... وبذلك كانوا يحولون المناسبات إلى مهرجانات وطنية بعيدا عن أعين الشرطة"، أنظر المرجع السابق، ص. 241.

* نذكر من الأسماء البارزة التي كانت على رأس حزب الشعب- حركة الانتصار بمنطقة تبسة: الشادلي المكي؛ محمد محفوظي؛ بشير جدري؛ حامد روابحية؛ عبد الرحيم خياري المدعو رحيّم.

7شهادة أدلى بها إلي المجاهد محمد دربال، وهو من قدماء مناضلي حزب الشعب، ومجاهدي ثورة الفاتح من نوفمبر، في بيته بقرية رأس العيون بتاريخ: 8 جوان 2006، حيث ذكر أن السيد خياري عبد الرحيم مسؤول خلية الحزب في تبسة، كان يأتي من تبسة سرا ليتفقد المناضلين في هذه القرية ثم يعود أدراجه سيرا على الأقدام.

8BENALLEGUE-CHAOUI Nora, **Algérie mouvement ouvrier et question nationale: 1919-1954**, (Alger, O. P. U., 2005), p. 259.

9MEYNIER Gilbert, **Histoire intérieure du FLN 1954-1962**, (Alger, Casbah éditions, 2003), p. 158.

10DJEGLOUL Abdelkader, **Huit études sur l'Algérie**, (Alger, E. N. A. L., 1986), p. 100.

11من خطاب فرحات حشاد، وارد في بن حميدة عبد السلام، **الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس: 1924-1956**، تر. جماعية، (تونس، دار محمد علي الحامي، 1984)، ص. 197-198.

* في سنة 1950، تولى عامل جزائري بشركة حديد الونزة، ومناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي، يدعى عبد القادر مكناسي، رئاسة نقابة "الكنفيدرالية العامة للشغل"، الأمر الذي أثار انتقادات إدارة الشركة. أنظر، عبد الوهاب شلالي، " أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة: 1913-1966"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

12BENALLEGUE-CHAOUI, op-cit., p. 333.

13BENKHEDDA Benyoucef, **Les origines du 1er novembre 1954**, (Alger, éditions DAHLAB, 1989), p. 132.

14MADACI Mohamed Larbi, **Les Tamiseurs de sable, Aurès-Nemencha 1954-1959**, (Alger, Editions ANEP, 2001), p. 34.

* شهادة مسجلة أدلى بها إلي في منزله بتبسة يوم 24 جوان 2006.

15وهذا بخلاف ما جاء في كتاب بن يوسف بن خدة عندما ذكر بأن: : عبد القادر العمودي كان هو المسؤول عن المنظمة الخاصة في المنطقة الجنوبية لعمالة قسنطينة، والتي كانت تشمل: وادي سوف، بسكرة، الأوراس، النمامشة. " أنظر: بن خدة، المرجع السابق، ص. 132.

16يذكر المجاهد الطيب مسلم أن محمد بوضياف كان مسؤول التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة. بينما كان ديدوش مراد مسؤول التنظيم العسكري.

17أنظر شهادته في زروال محمد، **اللمامشا في الثورة ـ دراسة**، دار هومة، الجزائر 2003، ص. 75.

18المرجع نفسه، ص. 67.

19KERLAN Joseph, **A propos de BADJI MOKHTAR**, in C. N. E. H., Le retentissement de la Révolution Algérienne, (Alger, E. N. A. L-GAM, 1984), p. 153.

20Idem.

* حضر في هذا الاجتماع كل من: بوخنونة محمد ـ هوام إبراهيم ـ طرابلسي محمد ـ جبار عمر ـ جبار السبتي ـ جبار لخضر ـ حجار السعيد ـ عميرات قدور ـ طايبي إبراهيم ـ بكوش أحمد. أنظر: كرلان، المرجع السابق، ص. 154.

21المرجع نفسه.

22زروال، المرجع السابق، ص. 77.

23عوادي عبد الحميد، **القاعدة الشرقية**، (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، بلا تا). ص. 44.

24KERLAN, op-cit., p. 155.

25ALLEG Henri, **La guerre d'Algérie**, tome 2, (Paris, Temps actuels, 1981), p. 110.

26AL-AYACHI Ansar, "Colonialism and Class formation in Algeria", **Arab Economic Journal**, n°. 5. (1996), p. 51.

27زروال، المرجع السابق، ص. 73.

28شهادة المجاهد مكاحلية عمر أدلى بها إلي مكتوبة.

* حوار مسجل مع المجاهد عماري طراد أجريته معه في بيته بالونزة بتاريخ 2 أوت 2005.

29ZDRAVKO, op-cit., p. 74.

30MEYNIER, op-cit., p. 471.

31MADACI, op-cit., p. 108.

32دربال، المصدر السابق.

33MEYNIER op-cit., p. 472.

34BENNOUNE Mahfoud, "La clef du succès de la révolution algérienne", **EL-WATAN**, numéro spécial, (31 octobre 2004), pp. 13-14.

35MEYNIER, op-cit., p. 391.

36MADACI, op-cit., p. 61.

37المرجع نفسه، ص. 67.

38Général FAIVR Maurice, " L'A. L. N extérieure face aux barrages frontalier, évolution politique et militaire", **Revue Internationale d'Histoire Militaire**, n° 76 – 1977, Disponible sur <http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm> (Page consultée le 4 jan 2010).
39ADEUR Serge, Le Monde, du 31 oct. 1957, cité par ALLEG, op-cit., p. 107.
* أنظر بيان أول نوفمبر.
40MEYNIER, op-cit., p. 524.
41ALLEG, op-cit., pp. 197-198.
42MEYNIER, op-cit., p. 401.
43Idem.
44ALLEG, op-cit., p. 111.
45براكتية شريف، "جيش ت. و.، من بندقة الصيد إلى سلاح الهاون "، **الشعب**، عدد 13802، (01-11-2005)، ص. 10.
46زوال، المرجع السابق، ص. 63.
47دربال، المصدر السابق.
48ALLEG, op-cit., p. 116.
49المرجع نفسه، ص. 247.
50ZDRAVKO, op-cit., pp. 228-229.
51عوادي، المصدر السابق، ص. 48.
52براكتية، المرجع السابق.
53مناصرية يوسف، **واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955**، جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس: " مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ/ 1954 م"، (عين مليلة، الجزائر، مطبعة دار الهدى، 1420 هـ/1999 م)، ص. 57.
54براكتية، المرجع السابق.
55أنظر الحوار الذي أجرته أسبوعية: **السفير**، مع الرائد لخضر بورقعة، عدد 232، (من 06-10 إلى 12 نوفمبر 2004)، ص. 20.
56ZDRAVKO, op-cit., p. 296.
57FOUQUET-LAPAR Philippe, "Opérations sur la frontière Algéro-Tunisienne et sur son barrage (1954-1956 et 1960-1962)", **Revue Internationale d'Histoire Militaire**, op-cit
58المرجع نفسه.
59COURRIERE Yves, **La guerre d'Algérie. Les fils de la toussaint**, t. II, (Paris, Fayard, 1968), p. 32.
60قسمة المجاهدين بالونزة، "شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954-1962 بمنطقة الونزة"، مطبوعة مرقونة في غرة نوفمبر 1998.
61ZDRAVKO, op-cit., p. 308-309.
62براكتية، المرجع السابق.
63DELMAS Jean, "Introduction", **Revue Internationale d'Histoire Militaire**, op-cit.